النظام النقدي من خلال كتاب نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان للصيرفي(ت:900هـ / 1495م)

زيد ماجد حسن فليح أ.د . سماهر محي موسى

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

The monetary system is one of the aspects of the sovereignty and independence of countries and from many political, economic, and social aspects. Therefore, it is the focus of attention for countries throughout the ages, and there is no doubt that this interest was the focus of attention of the Mamluk Sultanate of Burja, and we notice this through the procedures they took in dealing with it. With the monetary system, which is represented by the minting of money after they designated for it a house known as the mint house, and they were also keen to supervise it directly to protect it from fraud after sealing it with the Sultan's seal. In this context, the sultans were also keen to appoint an official to look into the mint house. By them directly, as they were designated to be among those with supervision in the state, whether judges or princes, in order to monitor and control it and supervise the weights and money, their calibre, and their minting.

The most important thing that happened to the monetary system in the era of the Burji Mamluks was that it was affected by three considerations, so to speak, which Al-Sayrafi referred to indirectly through what he said, and the first of these considerations can be considered political, and is represented by every sultan assuming the sultanate minting a coin bearing his name, and perhaps Its purpose was to impose its power and dominance over the state as well as its enemies. Therefore, many titles were given to the tower coins due to the large number of titles created by the towering Mamluks, and also its purpose was to get rid of the name of the Sultan who preceded him in rule and minted his name on the coins even though they were circulated with... The new sultan's money, and thus priority in commercial operations inside and outside the country will be with the new sultan's money, which is also what every sultan aspires to.

As for the other consideration, we can consider it economic, in order to address any monetary crisis that occurs in the country, which is what characterized the monetary system in the era of the Burj Mamluks, and the reason for this is the political turmoil that befell their state since its establishment, and its impact on all state systems.

The research was divided into an introduction to Al-Sayrafi's personal life, in which we explained the reasons for the lack of information about him, his academic upbringing, and the jobs he held in the Persian state, which had a major role in his writings due to the economic information he provided us with. As for the first section, it dealt with the monetary system in The era of the Mamluk Sultanate of Burja and the reasons that prompted the sultans to pay attention to the monetary system through the procedures they took that demonstrated their interests. The second section mentioned the types of currency that were minted during the era of the sultans, including dinars, dirhams, money, and what was dealt with inside and outside the Sultanate locally. And externally,Then a conclusion included the most important findings of the research regarding the impact of the increased diversification of money and the reasons that led to its diversification, and the effects that resulted from this diversity on the economic system, and finally a list of footnotes and the names of sources and references.

Email:Click or tap here to enter text.

Published :5 -3-2024

Keywords: نقد ، دينار ، درهم ، سولف .

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يعد النظام النقدي أحد أوجه السيادة والاستقلال للدول ومن نواحي متعددة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، لذلك هو محط اهتمام للدول وعلى مر العصور، ومما لا شك فيه ان هذا الاهتمام كان محط انظار سلطنة المماليك البرجية ، ونلاحظ ذلك من خلال ما قاموا به إجراءات في التعامل مع النظام النقدي، والذي يتمثل في سك النقود بعد ان خصوا لها دار عرف باسم دار الضرب ، كما حرصوا في الاشراف عليها بصورة مباشرة للمحافظة عليها من الغش بعد ان يختم عليها بختم السلطان ، وفي هذا الإطار ايضاً حرص السلاطين على تعيين مسؤول للنظر في دار الضرب من قبلهم بصورة مباشرة ، اذ خصوا ان يكون من أصحاب الاشراف في الدولة سواء كان من القضاة او الامراء ،وذلك لمراقبتها وضبطها والاشراف على الاوزان والنقود وعيارها وسبكها .

وأهم ما طرأ على النظام النقدي في عصر المماليك البرجية هو تأثره بثلاثة اعتبارات إن صح القول ، أشار لها الصيرفي بصورة غير مباشرة من خلال نقوله ، وأول هذه الاعتبارات يمكن أن نعده سياسياً ، ويتمثل في قيام كل سلطان يتولى السلطنة بسك عملة نقدية تحمل اسمه ، وربما غاية منه في فرض قوته وهيمنته على الدولة وكذلك على أعدائه ، لذلك طرأ على النقود البرجية ألقاب كثيرة نظراً لكثرة الالقاب التي استحدثها المماليك البرجية، وأيضاً غاية منه في التخلص من اسم السلطان الذي سبقه في الحكم وسك أسمه على النقود على الرغم من إنه يتم تداولها مع نقود السلطان الجديد ، وبذلك تكون الاولوية في العمليات التجارية داخل البلاد وخارجها بنقود السلطان الجديد، وهو أيضاً ما يطمح به كل سلطان .

أما الاعتبار الاخر فيمكن أن نعده اقتصادياً وذلك لمعالجة أية أزمة نقدية تحدث في البلاد وهو ما تميز به النظام النقدي في حقبة المماليك البرجية ، وسبب ذلك هو الاضطراب السياسي الذي لحق بدولتهم منذ قيامها ، وانعكاسه على كل نظم الدولة .

وقد قسم البحث الى مقدمة عن حياة الصيرفي الشخصية و التي بينا فيها أسباب قلة المعلومات عنه، ونشأته العلمية، والوظائف التي تقلدها في الدولة البرجية و التي كان لها دور كبير في كتاباته لما زودنا به من معلومات اقتصادية ، اما المبحث الاول فقد تناول النظام النقدي في عهد سلطنة المماليك البرجية والأسباب اتي دفعت السلاطين للاهتمام بالنظام النقدي من خلال ما قاموا به من إجراءات تبين اهتماماتهم ، وقد جاء المبحث الثاني في ذكر أنواع النقد الذي سك في عهد السلاطين من دينار، درهم ، فلوس ، وما تم التعامل به في داخل وخارج السلطنة محلياً وخارجياً ، ثم خاتمة تضمنت أهم ما تم التوصل اليه البحث من أثر في ازدياد تنوع النقود والاسباب التي ادت الى تنوعها ، وما تمخض عن هذا التنوع من أثار في النظام الاقتصادي ، وأخيراً قائمة للهوامش وأسماء المصادر و المراجع .

المقدمة

يعد الصيرفي أحد مؤرخي القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، والذي عاصر في حياته حكم المماليك البرجية(1)، والصيرفي هو نور الدين علي بن داود بن ابراهيم القاهري الحنفي الماضي(2)، من مواليد القاهرة حيث ولد في الرابع عشر من جماد الآخر سنة (819هـ/1413م)، حسب ما ذكر المؤرخ نفسه(3)، عرف بعدة القاب منها: أبن داود، وأبن الصيرفي(4) ؛ لأن والده كان صيرفي السلطان(5)، كما ولقب المؤرخ نفسه بالصيرفي أيضاً ؛ لأنه تكسب بسوق الجوهريين في القاهرة مع أبيه في مهنة الصيرفة والتي أستمر بها بعد وفاة والده(6)، ولذلك أيضاً اطلق عليه لقب الجوهري .

وفيما يخص الحياة الشخصية للصيرفي (نور الدين علي بن داود)، وعائلته، لا تذكر المصادر ترجمة مستفيضة عنه، باستثناء الترجمة اليسيرة التي أوردها كل من المؤرخ السخاوي (ت: 902هـ/1496م)، وابن آياس (ت: 930هـ/1523م)، والتي تميزت لكل منهما بانتقاد لاذع له، وإضافة الى هذه الترجمة هنالك معلومات يسيرة عن الصيرفي في مصنفه الذي ساعدنا مع جملة هذه الترجمة من الاطلاع على حياة الصيرفي بالقدر المستطاع، حيث تمحورت هذه الإشارة حول نشأته في كنف والده، دون التطرق ولو بشيء بسيط عن افراد عائلته مثل: والدته التي ربما فارقة الحياة في صغره، أو اخوانه، ولا نعلم ان كان قد تزوج الصيرفي أم لا ؟ لعدم ورود أي اشارة عن زواجه أيضاً .

أما عن نشأته العلمية، فقد نشأ منذ صباه على يد مجموعة من المشايخ والفقهاء مستسقياً منهم علوماً متنوعة مثل: الفقه(7)، وأصول الدين(8)، وأصول اللغة(9)، والنحو وعلم الحساب، فكان (مولعاً بالدوران على الشيوخ)، بشهادة من ترجم له(10)، ومن أمثال هؤلاء الشيوخ على سبيل الحصر: أبن حجر العسقلاني (ت: 852هـ/1448م)، والذي لازمه الصيرفي في أملاء الحديث(11)، والشيخ محيي الدين الكافيجي (ت: 879هـ/1474م)، وغيرهم من العلماء الافاضل الذين اثنوا عليه حتى آثار ذلك حفيظة أصحابه بقول من ترجم له: (... مع استثقال جماعته لذلك ...)(12)، لذلك من يقرأ ويبحث في حياة الصيرفي يجد ان معاصريه ومن جاء بعد لم يكتب عن حياته تفاصيل كثيرة لأسباب غير معروفة، فربما يعود ذلك الى رغبة معاصريه في أخفاء مآثره خصوصاً بعد أن نال أهتمام كبير من مشايخه حتى وضع في منزلة التفضيل عنهم أن صح التعبير لقول معاصيره: (... وعظم ذلك على الكثيرين...)(13)، وبذلك ربما روح المنافسة التي كانت محتدة من قبل معاصريه دفعتهم الى أخفاء الكثير من المعلومات عن حياة الصيرفي، اضافة الى ذلك تميزت ترجمتهم له بهجوم ساخط ولاذع من قبل معاصريه، سواء كان في نشأته العلمية أمثال السخاوي(14)، أو في كتابة تاريخه الذي وصف بأنه (كان يكتب التاريخ مجازفة لا عن قائل ولا عن راوٍ ، وله في التاريخ خبطات كثيرة)(15) .

وضع الصيرفي مؤلفات جعلته خالداً بعمله منها: (نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان)، وهي موسوعة تاريخية بدء في كتابتها منذ بدء الخليقة حتى عصر المؤلف(16)، ثم قسمه الى أجزاء عدة ووضع لكل جزء تسمية مثلت عصر معين، اما مؤلفه الآخر فهو الدر المنظوم فيما ورد في مصر وأعمالها بالخصوص والعموم(17) .

شغل وظائف متعددة كان لها دور واضح في حياته وكتاباته التاريخية، وهذه الوظائف هي: نظر المحمل وحسبته(18)، ونظر المواريث(19)، وكذلك وظيفة نيابة الحكم عندما ناب عن أبن الشحنة(20)، (ت: 890هـ/1485م)، في القاهرة(21)، ووظيفة الخطابة في جامع الظاهر بيبرس(22)، ووظيفة المكس(23)، والصيرفة(24)، ونسخ الكتب(25) .

ومن أبرز هذه الوظائف التي ظهر تأثيرها بصورة واضحة جداً على كتابات الصيرفي هي وظيفة المكس والصيرفة ؛ وذلك لما اورده في كتاباته من معلومات اقتصادية أعطت لنا صورة واضحة المعالم عن مالية الدولة ومواردها وكذلك نفقاتها، لذلك سوف نذكر في طيات هذا البحث ما اورده الصيرفي عن النفقات السلطانية وما تضمنتها من أوجه أنفاق متعددة .

وأخيراً توفى الصيرفي في شهر شوال سنة (900هـ/1494م)، حسب ما أشار له المؤرخ أبن آياس والذي أنفرد في ذكر وفاته دون غيره بذكر الشهر والسنة فقط دون اليوم، او المكان الذي دفن فيه(26) .

المبحث الاول

النظام النقدي في كتاب نزهة النفوس للصيرفي

النظام النقدي لغة واصطلاحا :

النقد لغةً : وهو اخراج المزيف من الدراهم والدنانير وتمييزها لمعرفة جيدها من رديئها أي ابراز الشيء(27)، والنقد هو العاجل وهو مقابل النسيئة المؤجل ، فيقال : نقدته المال : أعطيته اياه نقداً معجلاً ، وأنتقده : قبضه(28).

النقد اصطلاحاً : وهو معيار للتعامل التجاري ، وثمن المبيعات ، وقيم لأتعاب الاعمال ومتطلبات الحياة ، لاسيما فيما يتعلق بالمعاملات المالية في الدولة(29)، أي وحدة قياس لأثمان السلع والخدمات ووسيطاً للتعامل(30)، ، لذلك كثر تداولها بين الناس ، وأصبحت علامة معرفة للمقادير ، ومقومة للمراتب(31).

كان العرب قبل الاسلام وفيه يستخدمون في معاملاتهم الدنانير والدراهم المضروبة **بسكة(32)**، الروم والفرس ، والمصنوعة من نقدي الذهب والفضة ، إذ كان الدينار الذهبي ضرب الروم ، والدراهم الفضية ضرب الفرس(33)، وبعد قيام الدولة العربية الاسلامية وأصبح لها كيانها الخاص ، حرصت على أن يكون لنظامها النقدي استقلالية تبرز هويتها الإسلامية ، في النظام النقدي أيضاً ، بدأ أول

خطواتها الخليفة عمر بن الخطاب (13–23هـ/634–643م)(34)، حتى اتمها خامس الخلفاء الأمويين عبد الملك بن مروان (65–86هـ/684–705م) ، والذي يعد أول من ضرب النقود العربية في الدولة الاسلامية بصورة رسمية(35)، ثم أصبح بهذه النقود دار خاص بها يعرف بدار الضرب ، حرصت الدولة في الاشراف المباشر عليها ، لما لها من أهمية في سك النقود والمحافظة عليها من الغش بعد أن تختم بختم السلطان(36)، فذكر الصيرفي إن هذا العرف ساد في دولة المماليك الجراكسة أيضاً على أن يختم على الاموال بختم السلطان لحمايتها من الغش(37)، لذلك حرص السلاطين على أن يعين المسؤول للنظر في دار الضرب من قبلهم بصورة مباشرة، على أن يكون من اصحاب الاشراف في الدولة سواء كان من القضاة أو الامراء(38)، وذلك لمراقبتها وضبطها والاشراف على الاوزان والنقود وعيارها وسبكها .

ومن الاسباب الأخرى التي دفعت السلاطين الى الاهتمام بهذه الدور هي : كثرة العائدات المالية التي كانت تدرها لاسيما بعد أن فرضت على هذه الدور ضريبة على ما يضرب فيها من النقود ، فكانت مردوداتها المالية كبيرة بالنسبة للخليفة والسلطان ، لذلك تنافس الاعيان من اشراف الدولة للحصول على هذه الوظيفة ، أي نظر دار الضرب(39) ، التي كانت واحدة من طرق تقربهم من السلطان في عهد المماليك البرجية الذين عرفوا بحبهم للأموال ، لأن هذه الدار كانت تمثل مردوداً مهماً من موارد بيت المال ، فهي تقوم بسك النقود من سبائك الذهب والفضة(40) ، ويكون ذلك على وفق الأوزان المتفق عليها شرعاً ، ولقيامها بضرب العملة لحساب الدولة.

وأهم ما طرأ على النظام النقدي في عصر المماليك البرجية هو تأثره بثلاثة اعتبارات إن صح القول ، أشار لها الصيرفي بصورة غير مباشرة من خلال نقوله ، وأول هذه الاعتبارات يمكن أن نعده سياسياً ، ويتمثل في قيام كل سلطان يتولى السلطنة بسك عملة نقدية تحمل اسمه ، وربما غاية منه في فرض قوته وهيمنته على الدولة وكذلك على أعدائه ، لذلك طرأ على النقود البرجية ألقاب كثيرة نظراً لكثرة الالقاب التي استحدثها المماليك البرجية(41)، وأيضاً غاية منه في التخلص من اسم السلطان الذي سبقه في الحكم وسك أسمه على النقود على الرغم من إنه يتم تداولها مع نقود السلطان الجديد ، وبذلك تكون الاولوية في العمليات التجارية داخل البلاد وخارجها بنقود السلطان الجديد، وهو أيضاً ما يطمح به كل سلطان .

أما الاعتبار الاخر فيمكن أن نعده اقتصادياً وذلك لمعالجة أية أزمة نقدية تحدث في البلاد وهو ما تميز به النظام النقدي في حقبة المماليك البرجية(42) ، وسبب ذلك هو الاضطراب السياسي الذي لحق بدولتهم منذ قيامها ، وانعكاسه على كل نظم الدولة .

وهنالك الاعتبار الشخصي والذي يمثل جشع السلاطين وحبهم للأموال والرغبة في الحصول عليها بكل وسيلة ، ومنها عند قيامهم في تغيير قيمة العملة بهدف الحصول على الارباح الطائلة واغناء خزائنهم الخاصة(43).

المبحث الثاني

أنواع النقود المتداولة

أ. الدينار :

أحد أنواع النقود المسكوكة من معدن الذهب ، وهو مستدير الشكل وقد عرف عند العرب بالاسم نفسه قبل الاسلام وفيه ، لكن الجدير بالذكر إن العرب قد أخذوا هذه العملة عن الرومان منذ عصر ما قبل الاسلام وتداولها بينهم(44)، لذلك تعد كلمة دينار لاتينية الأصل ومشتقة من Denarius – Aureus ، والتي تعني : نقد ذو عشرة أسات(45)، كما وردت كلمة دينار في المصحف الشريف في قوله تعالى : **(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)(46)** ، وقد استخدمت هذه العملة في مختلف الدول الاسلامية التي قامت بعد عهد الرسول ﷺ ، والى بعد التعريب النقدي الذي قام به الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان ما بين سنة (74–75هـ/693–694م)(47)، وصولاً الى عهد المماليك الذين استخدموا في عصرهم مصطلحات جديدة بدأت تضاف الى كلمة دينار(48)، الذي كان وزنه (4,25) غرام(49)، بينما أصبح في عهد السلطان المملوكي الاشرف برسباي (825–841هـ/1421–1437م) ، عيار الدينار العربي واجزائه (3/4 23 قيراط)(50).

أما أهم ما يميز الدنانير في عهد المماليك البرجية دخول الكثير من المتغيرات عليه منها : تحول اسم الدينار الى المثقال المصري(51)، لأن لفظ كلمة (دينار) قد تم حذفها من العملة الذهبية في عهد السلطان المظفر حاجي بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (747–748هـ/1346–1347م) ، فلم تنقش على النقود الذهبية المصرية كلمة دينار بعد ذلك(52)، وبما أن المثقال هو أصل لما له ثقل سواء صغر أو كبر فيه يمكن معرفة أوزان الدنانير والدراهم واجزائها(53)، فضلاً عن إن العملة ضربت من دون ذكر أسم الخليفة عليها ، وربما يعود ذلك لضعف مكانة الخليفة الذي لم يعد يحمل سوى المنصب الديني فقط مقابل قوة السلطان الذي فرض هيمنته على الخليفة ومكانته ، لذلك كانت النقود تحمل اسم السلطان وسنة الضرب على أحد أوجه العملة ، أما الوجه الآخر بعض العبارات التوحيدية (في ذكر الله عز وجل)(54)، كما تميز الدينار بالتلاعب والغش وأنقاص وزنه خلال تلك الحقبة ، وذلك يعود الى جشع السلاطين في اكتناز الذهب والفضة لإغناء خزائنهم الخاصة ، فضلاً عن قلة

معدن الذهب في تلك الحقبة(55)، أدى الى ظهور كثرة الغش والتلاعب بالدينار، كما إن لظهور العملة الاجنبية المنافسة للدينار المصري جعل منه مصدراً غير ثقة للتعامل به لثبات وزن الدينار الاجنبي الذي هو مثقال وربع المثقال مقارنة مع الدينار العربي(56)، مما أدى الى قيام بعض السلاطين في إصدار عملة جديدة لكن لم يكتب لها الرواج في الاسواق لعدم دقة اوزانها(57)، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الدينار الناصري نسبة الى السلطان الناصر فرج بن الظاهر برقوق (801–815هـ/1399–1412م)(58)، والذي اصدر سنة (811هـ/1408م) على زنة الدنانير الأجنبية(59)، ودليل ذلك هو ما أشار إليه الصيرفي في اختلاف المعاملة ، فلم يكن له سعر صرف ثابت في أثناء المعاملة به(60)، فضلاً عن قلة قيمته مقارنة مع اسعار الصرف للنقود الأخرى ، وذلك لما حدث له من تلاعب وغش فسميت هذه العملة بالزيوف فكانت العملة الاجنبية التي كانت منافسة له(61)،

أما النقود الاجنبية فقد كانت صادرة من مدن الدول الاخرى مثل : بلاد الفرنج والروم والجاليات التجارية الإيطالية ، وتسمى هذه النقود بالفرنتية أو الافلورية او المشخصة ، وفي البندقية سميت هذه النقود باسم (الدوكات) ، نسبة الى تسمية ملكهم الذي يسمى (دوك ، او دوق)(62)، وتسمى أيضاً بالبندقية نسبة الى اسم المدينة نفسها(63).

واعتمدت هذه النقود من قبل الدولة المملوكية عملة رسمية في البلاد مع العملات المملوكية الأخرى ، ومن الأمثلة التي ذكرها الصيرفي والتي توضح استخدام الدولة لهذه العملات الأجنبية بوصفها نقداً أساساً في نفقاتها ما أورده سنة (818هـ/1415م) ، عندما انفق السلطان المملوكي المؤيد شيخ على مماليكه نفقة سفر الى الشام لمحاربة الخارجين عن الطاعة ، إذ انفق في كل مملوك من المماليك السلطانية تسعة وثلاثين ديناراً أفرنتياً ، حساباً عن عشرة آلاف درهم(64)، كما وذكر في سنة (824هـ/1421م) عندما توجه السلطان الملك المظفر بن المؤيد شيخ صحبة نظام الملك ططر الى البلاد الشامية لتمهيد البلاد وتسكين العباد ، فأنفق في مماليكه بالتجهيز الى السفر ، كل نفر منهم مائة دينار من المشخص الافلوري(65)، فضلاً عن إن السلاطين قد تصدقوا بها على الفقراء(66).

ب. الدرهم :

كلمة اعجمية عرفت عند الفرس باسم (درم) ، وهي مشتقة من الاغريقية اليونانية Drachma ، إلا إن العرب أخذها عن الفرس تحت اسم (درهم) ، وفي جميع المسميات هي تمثل وحدة نقدية مضروبة من معدن الفضة(67)، وتداول العرب هذه العملة الى جانب عملة الدينار الذهبي قبل الاسلام وفيه وصولاً الى عهد المماليك البرجية على الرغم من قلة معدن الفضة في عهدهم(68)، ومثل وزن الدرهم سبعة اعشار الدينار منذ عهد الرسول ﷺ وهو المعتبر في الزكاة(69)، ، والقرآن الكريم لقوله تعالى : **(وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ)(70)**، ، ومن انواع النقود الفضية التي تم التعامل بها في عهد المماليك

البرجية هي : الدراهم (**النقرة**)(71)، التي ورثوها عن المماليك البحرية ، وتميزت بأنها قليلة القيمة النقدية مقارنة مع العملات الأخرى المتعامل بها في عهد المماليك البرجية ، فأشار الصيرفي الى قيمة هذا الدرهم في المعاملة وهي : أربعة دراهم ونصف درهم أشرفي(72)، وسبب ذلك ربما يعود الى البعد الزمني الذي سكت به هذه العملة ، أو بسبب الغش الذي لحق بها مما أفقدها قيمة الجودة(73)، ، وأشار الصيرفي أيضاً الى أخر معاملة بها كان سنة (826هـ/1423م) وعدم تداولها في الدولة بعد هذا التاريخ(74).

كما وحملت الدراهم أيضاً ألقاب من اصدرها من السلاطين شأنها شأن الدنانير الذهبية ، واختلفت هذه الألقاب باختلاف ألقاب السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم ، ومن انواع هذه الدراهم التي أشار لها الصيرفي : الدراهم المؤيدية نسبة الى السلطان المؤيد شيخ (815–824هـ/1412–1321م) ، والتي ضربت من الفضة سنة (818هـ/1415م)(75).

والجدير بالذكر إن هذا الرواج في العملة النقدية ارتبط بالاستقرار السياسي الذي شهده عهد السلطان برسباي(76)، فهو يعد من سلاطين المماليك الاقوياء الذي حكموا الديار المصرية(77).

واستخدم المماليك البرجية دراهم فضية أخرى كانت صادرة عن دول أخرى وتم تداولها في أسواق الدولة عملة رسمية بعد أن وجدت رواجاً لها ومنها : **الدراهم اللنكية(78)**، ذكر الصيرفي إنها ضرب بلاد العجم(79).

وربما كان لهذه الدراهم منافسة مع الدرهم الاشرفي ، لذلك قام السلطان الاشرف برسباي بمنع تداولها في المملكة سنة (831هـ/1427م) مما دفع جماعة من جهة **الناظر الخاص(80)**، لأخذها باقل قيمتها لعلمهم بأن الدولة لا يمضي لها أمر ولا تثبت على حال(81)، وهو فعلاً ما حدث بعد ذلك واستمر التعامل بها ، مما دفع الدولة الى المنادات مرة ثانية بمنع التعامل بها وذلك في شهر ربيع الاول من سنة (832هـ/1428م)(82)، إذ استمرت الدولة في مواجهة هذه الدراهم مع غيرها من الدراهم الأجنبية ، وعملت على سحبها من الاسواق ودفعها الى دار الضرب لتحويلها الى دراهم فضة مملوكية وذلك سنة (834هأ/1430م)(83)، ثم اكدت سياستها هذه في مواجهة هذا الدرهم مع غيره من الدراهم الاجنبية في شهر ربيع الآخر من نفس السنة السابقة الذكر ، حتى منعت تداولها أو على الأقل منافستها(84).

ت. الفلوس :

تسمية تطلق على إحدى القطع النقدية التي تم تداولها مع الدينار الذهبي والدرهم الفضي عند العرب ، وتعرف باسم فلس ، وهي مضروبة من معدن النحاس ، وتداولها العرب منذ قبل الاسلام في أثناء معاملاتهم التجارية مع البيزنطيين(85)، وأصل هذه الكلمة هو : يوناني أثيني (Follis) لذلك عرفت عند

العرب باسم (فلس)(86)، ، وراجت هذه العملة بصورة شائعة في عصر المماليك البرجية، حتى اطلقت بعض الدراسات على هذا العصر اسم (عصر النحاس) ، من المنظور النقدي إن صح التعبير(87).

وتأثر هذا النقد (الفلوس) ، كسائر العملات الأخرى (الدينار الذهبي ، والدرهم الفضي) بالاضطراب الذي حل بالنظام النقدي في عصر المماليك البرجية ، لذلك تعرضت هذه النقود للغش وكذلك عدم دقة أوزانها(88)، على الرغم من إن هذه النقود سُكت لأجراء المعاملات التجارية اليسيرة(89)، وأشار الصيرفي من خلال نقوله الى نوعين من الفلوس التي تم تداولها في عهد المماليك البرجية وهي : الفلوس الجدد(90)، والفلوس العتق(91)، إذ لم تظهر هذه المسميات اعتباطاً في عهد المماليك البرجية ، وإنما استمدت من العصر الذي قبله ، عصر المماليك البحرية (648–784هـ/1250–1382م) وتحديداً سنة (759هـ/1357م) عندما ضربت الدولة نقوداً جديدة عرفت تحت اسم (الفلوس الجدد) ، بعد أن كان معروفاً عندها عملة الفلوس مسبقاً ، لذلك سميت بهذا الاسم تمييزاً عن الفلوس التي ضربت في العصر الذي سبقه(92)، وكان ذلك في السلطنة الثانية لحكم السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون(93)، (755–762هـ/1354–1360م) ، ثم كتب لهذه العملة بالتداول بعد أن سكت من قبل السلاطين الآخرين حتى عصر المماليك البرجية لاسيما بعد أن أصبحت الفلوس هي النقود الرسمية في دولتهم ، أي إنها مطبوعة بالسكة السلطانية (عليها الختم الرسمي لدار الضرب)(94).

والجدير بالذكر إن هذه العملة (الفلوس العتق) غير مطبوعة بالسكة السلطانية ، فضلاً عن ذلك كانت تسبك من خليط النحاس الاحمر والاصفر وهي خفيفة الوزن(95)، ومع ذلك لم تسلم من تلاعب السلاطين طمعاً في الربح ، فكان وزنها عرضة للتغيير والتبديل ، فضلاً عن قيمتها ، ففي جميع الاحوال يرغم التجار وعامة الناس على التعامل بها وفق القيمة التي تحددها الدولة مما يؤدي الى حالة من القلق في الأسواق(96)، فذكر الصيرفي : في صدد ذلك في حوادث سنة (814هـ/1411م) عندما أمر السلطان الملك الناصر فرج بن الظاهر برقوق بأن ينادي على الفلوس بأثني عشر درهماً كل رطل ، بعد أن كان كل رطل بستة دراهم ، فحصل ذلك تشويش عظيم وضرر كبير في الناس ، إذ قفلت اسواق المدينة وقل الخبز جداً وذلك لعدم امتثال الناس لأوامر السلطان ، ولما بلغ ذلك غضب غضباً شديداً وقال : (إن لم يسمعوا هذه المنادات لأمرن مماليكي فيلبسوا ويضربوهم بالسيوف وأحرق دكاكينهم) ، فحصل ذلك تشويش عظيم حتى ضرب الكثير من الناس **بالمقارع(97)**.

ويتضح مما تقدم إن كل عمليات التزييف وما يرافقها من زيادة سعر الصرف أو نقصه ، كان يؤدي من دون شك الى ارتفاع في اسعار السلع التجارية ، وهذا بحد ذاته له انعكاس مباشر على عمليات البيع والشراء ، فإن أي سلعة أذا ما أرتفع سعرها في الاسواق التجارية فأن الطلب عليها يكون

ضعيفاً إذا ما قورنت مع سعرها الطبيعي ، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً سلبياً مباشر على التجار مما اضطر كثير منهم الى غلق حوانيتهم ، بسبب الخسائر التي يتعرضون لها ، وهذا كله يعود بمردود سلبي على التجارة بشكل خاص وعلى عامة الناس بشكل عام .

الخاتمة:

يعد النظام النقدي احد أوجه السيادة الذي يعبر عن استقلال الدول وقوتها ايضاً، فاستقلال الدولة بنظام نقدي خاص بها، ما هو الا تعبير عن الازدهار الاقتصادي والذي لا يتحقق الا بوجود سلطة قوية غير خاضعة لأي نوع من أنواع الاستعمار ، وهذا ما تمتعت به سلطنة المماليك البرجية ، لذلك اهتم سلاطين المماليك على توجيه عنايتهم بالنظام النقدي بتوجيه مباشر من قبلهم حتى دفعهم هذا الامر الى مواجهة كل التحديات من اجل المحافظة على سلامة العملة من الغش أولا، ولك تمثل العملة سيادتهم على البلاد ثانيا.

وقد شمل هذا الاهتمام جميع أنواع النقد الذي كان متداول في السلطنة من دينار – ودرهم – وفلوس ، وكذلك شمل العملة الأجنبية التي كانت منافسة لأنواع العملة المحلية ، وهو ما دفع السلاطين الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه العملة في سبيل المحافظة على النظام النقدي.

وتماشياً مع ما تم ذكره استخدم هؤلاء السلاطين سياسة يمكن وصفها بالمرحلية في المحافظة والإصلاح لنظام النقدي من حيث قيام كل سلطان بالتخلص من العملة التي تحمل اسم السلطان الذي سبقه ثم طرح العملة التي تحمل اسمه بعد سكها في دار سك العملة والذي يعرف بدار الضرب، وذلك يكون بعد التقليل من قوتها الشرائية حتى تفقد قيمتها بصورة نهائية ، ثم جمعها وطرح عملة جديدة تحمل اسم السلطان بدلاً عنها.

كما نصبوا اهتمامهم في تعيين من يتولى النظر في دار الضرب ان يكون من قبل الاشراف في الدولة من القضاة وغيرهم حتى ينظر في امر العملة من الوزن وسبكها وعدم الغش بها .

هوامش البحث :

(1) المماليك البرجية: وتسمى ايضاً دولة المماليك الجراكسة نسبة الى جنسهم من جنس الجركس أو الشركس، والبرجية نسبة الى أبراج قلعة الجبل مركز اقامة السلطان التي اسكنهم بها بعد شرائهم، وهو المنصور قلاوون الذي اكثر من شرائهم، ودولتهم قامت من (874 – 923هـ/1382 – 1517م)، على يد السلطان الظاهر سيف الدين برقوق (ت: 801هـ/1398م)، والذي يعد اول سلاطينها . المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت: 845 هـ / 1441 م) ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بخطط المقريزي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، ج 3، ص 420 .

(2) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت: 902 هـ/ 1496م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط1 (بيروت: دار الجبل ، 1412هـ / 1992م)، ج 5، ص 217 .

(3) الصيرفي، نور الدين علي بن داود (ت: 900هـ/1494م)، نزهة النفوس و الابدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: مطبعة دار الكتب، 1390هـ/1970م)، ج3، ص 208 ؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص217 .

(4) الشوربجي، محمد جمال حامد، أبن الصيرفي (ت: 900 هـ/ 1494م) ((حياته ومؤلفاته التاريخية)) ويليه صفحات جديدة لم تنشر من تاريخه نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان تتمة حوادث سنة (849 هـ وسنة 850 هـ) دراسة وتحقيق، ط42، (1440هـ/2019م)، ص 17 .
(5) الصيرفي، نزهة النفوس و الابدان، ج3، ص 182 ؛ السخاوي، الضوء اللامع، ج3، ص 210 .
(6) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 .
(7) الصيرفي، نور الدين علي بن داود (ت: 900هـ/1494م)، أنباء الهصر في أنباء العصر ، تحقيق: حسن حبشي ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1423هـ / 2002م) ، ص 308.
(8) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 ؛ الصيرفي أنباء الهصر، ص 519 .
(9) السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن ابي بكر (ت: 911هـ / 1505م) ، نظم العقيان في أعيان الأعيان ، تحقيق: فليب حتي ، (بيروت: المكتبة العلمية، 1392هـ / 1972م) ، ص 158 – 159.
(10) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 .
(11) الصيرفي، نزهة النفوس و الابدان، ج1، ص 135 ؛ ج3، ص 48 .
(12) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 .
(13) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 .
(14) الضوء اللامع، ج5، ص 217 – 219 .
(15) أبن آياس ، محمد بن احمد بن آياس الحنفي (ت: 930هـ / 1523م) ، بدائع الزهور ووقائع الدهور، تحقيق : محمد مصطفى، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1404هـ / 1984م) ، ج3 ، ص 309 – 310 .
(16) أنباء الهصر، ص 178 ، 454 .
(17) الزركلي، الاعلام، ج4 ، ص 287 ؛ عايش، محمد، فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون مجموعة جاريت ، ط1 (سقيفة الصفا العلمية ، 1432هـ / 2011 م) ، مج1 ، ق1، ص 200 .
(18) نظر المحمل: وهو الامير المسؤول عن كسوة الكعبة الشريفة، والتي تحمل الى مكة اثناء موسم الحج بأمر السلطان، وأيضاً المسؤول عن قافلة الحجاج التي تنطلق من الديار المصرية لأداء فريضة الحج، وهذا الامير يكون تحت اشرافه مجموعة موظفين يعملون على خدمة الحجاج وتيسير كل الصعاب لهم اثناء الحج . أبن بطوطة ، محمد بن عبد الله (ت: 779هـ / 1377 م)، رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار)، تحقيق: عبد الهادي الزناتي، ط1 (الرباط: المملكة المغربية، 1417هـ / 1996م)، مج1 ، ص 221
(19) نظر المواريث: ويسمى المواريث الحشرية، وهو النظر في مال من يموت وليس له وارث خاص ، لذلك يطلق على متولي هذه الوظيف ناظر المواريث . القلقشندي، احمد بن علي بن احمد (ت: 821هـ/1418م)، صبح الاعشى في صناعة الانشا، (بيروت: دار الكتب العلمية ، بلا ت)، ج3 ، ص 532 ؛ ج4 ، ص 33 ؛ .
(20) أبن الشحنة: وهو محمد بن محمود الشهاب بن أيوب حسام الدين محمود شحنة حلب، والشحنة هو لقب أطلق على العائلة ؛ لان والده كان مسؤول الشرطة ويسمى الشحنة، اصبح قاضي الحنفية في الديار المصرية، كانت تربطه علاقة متينة مع الصيرفي الى درجة أنابه عنه في قضاء الحنفية . السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 ؛ .
(21) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 .
(22) جامع الظاهر بيبرس: أنشأه الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري جامعاً، قال جامع السيرة الظاهرية ، وهذا الجامع خارج القاهرة ، وكان موضعه ميداناً ، فأنشأه سنة (665هـ / 1266م) ، ثم سير الأتابك فارس الدين أقطاي المستعرب ، والصاحب فخر الدين وجماعة من المهندسين لأختيار مكان يليق أن يعمل جامعاً، حيث ولى عدة مشيدين (ملاحظين)، على عمارة الجامع بالحسينية في المكان الذي كان يلعب فيه الكرة . المقريزي، المواعظ و الاعتبار، ج 4 ، ص 95 .
(23) المكس: وهي ضريبة مملوكية فرضتها الدولة على النشاطات المختلفة مثل: الأنتاج، أو السلع الصادرة والواردة بالموانئ وغيرها، والمكاس، هو الجابي المسؤول عن جباية هذه الضرائب . أبن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت: 711هـ/1311م)، لسان العرب، ط3 (بيروت: دار صادر، 1414هـ/1993م)، ج6 ، ص 220 .
(24) الصيرفة: من الصرف، وهو عقد بيع الاثمان ببعضها جنساً، أو بغير جنس كبيع الذهب بالذهب أو الذهب بالفضة، وأيضاً هو فصل الدرهم على الدرهم و الدينار على الدينار، لأن كل واحد منهما يصرف عن قيمة صاحبه . أبن منظور، لسان العرب، ج9 ، ص 190 .
(25) السخاوي، الضوء اللامع، ج5، ص 218 .
(26) بدائع الزهور، ج3 ، ص 309 – 310 .

(27) ابن فارس ، أحمد بن زكريا القزويني (ت:395هـ/1004م) ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، (بيروت : دار الفكر ، 1399هـ/1979م) ، ج5، ص 467 .

(28) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ص322 .

(29) ابن تيمية ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت:728هـ/1327م) ، مجموع الفتاوى ، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، (الرياض : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، 1416هـ/1995م) ، ج19، ص 251 .

(30) أبدجمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة : محمد ابراهيم منصور ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1420هـ/1999م) ، ص 206 .

(31) المصري ، رفيق يونس ، النقود في الاقتصاد الإسلامي ، ط1 (القاهرة : دار المكتبي ، 1434هـ/2013م) ، ص 24 .

(32) السكة : آلة حديدية يسك بها النقد ، أي يضرب ويختم بالصور أو الكلمات المميزة ، وقد أطلقت السكة على الدراهم والدنانير المسكوكة بهذه الآلة ، وكذلك اطلقت على المكان الذي تضرب فيه العملة . عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية ، ص 164 .

(33) المازندراني ، موسى الحسيني ، تاريخ النقود الإسلامية ، ط3 (بيروت : دار العلوم ، 1408هـ/1988م) ، ص 33 – 34 .

(34) أبو يعلي ، محمد بن الحسين بن محمد (ت:458هـ/1065م) ، الاحكام السلطانية لأبي يعلي الفراء ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي ، ط2 (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1421هـ/2000م) ، ص 178 ؛ المازندراني ، تاريخ النقود الإسلامية ، ص 40 .

(35) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2، ص 321 ؛ الحسيني ، محمد باقر ، تطور النقود العربية الإسلامية ، ط1 (بغداد : دار الجاحظ ، 1389هـ/1969م) ، ص 22 .

(36) رمضان ، عاطف منصور محمد ، النقود الاسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والاثار والحضارة الإسلامية ، ط1 (القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، 1429هـ/2008م) ، ص 46 .

(37) نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص 217 .

(38) نزهة النفوس والابدان ، ج1، ص 412 ؛ ج3، ص 316، 344، 385 .

(39) المصدر نفسه ، ج1، ص 412 .

(40) المصدر نفسه ، ج3، ص 350 ؛ عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية ، ص 121

(41) الباشا ، الالقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق والاثار ، (القاهرة : الدار الفنية للنشر والتوزيع ، 1409هـ/1989م) ، ص 89 .

(42) عاشور ، المجتمع المصري ، ص 99 .

(43) النجيدي ، حمود بن محمد بن علي ، النظام النقدي المملوكي (648–922هـ/1250–1517م) دراسة تاريخية حضارية ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، 1414هـ/1993م) ، ص 231 .

(44) رمضان ، النقود الاسلامية ، ص 46 .

(45) ديوارنت ، ول ، قصة الحضارة ، ترجمة : زكي نجيب محمود وآخرين ، (بيروت : دار الجيل ، 1408هـ/1988م) ، ج9، ص 165 .

(46) سورة آل عمران ، آية : 75 .

(47) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج12، ص263 ؛ المازندراني ، تاريخ النقود الإسلامية ، ص51.
(48) النجيدي ، النظام النقدي المملوكي ، ص 166 .
(49) محمد ، علي جمعة ، المكاييل والموازين الشرعية ، ط2 (القاهرة : مطبعة القدس ، 1421هـ/2001م) ، .
(50) فهمي ، النقود العربية ، ص 9 .
(51) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص 410 .
(52) المازندراني ، تاريخ النقود الإسلامية ، ص 89 .
(53) المناوي ، محمد عبد الرؤوف (ت:1031هـ/1621م) ، النقود والمكاييل والموازين ، تحقيق : رجاء محمود السامرائي ، (بغداد : دار الرشيد ، 1402هـ/1981م) ، ص39 ؛ عمارة ، معجم المصطلحات الاقتصادية ، ص 284 .
(54) النوايسة ، كرم عبد الله محمد ، زيف النقود في عصر دولة المماليك البرجية (784–922هـ/1383–1517م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة مؤتة : كلية عمادة الدراسات العليا ، 1426هـ/2005م) ، ص 22 .
(55) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص 98 .
(56) المصدر نفسه ، ج2، ص 276 – 277 ، 420 .
(57) عاشور ، العصر المماليكي ، ص 217 ؛ النجيدي ، النظام النقدي المملوكي ، ص 169 .
(58) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص 289 .
(59) المصدر نفسه ، ج2، ص 276 .
(60) المصدر نفسه ، ج2، ص 284 ، 287 ، 289 ، 294 .
(61) المصدر نفسه ، ج2، ص 276 – 277 .
(62) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3، ص 508 .
(63) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج6، ص 379 .
(64) نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص 352 .
(65) المصدر نفسه ، ج2، ص 502 .
(66) المصدر نفسه ، ج1، ص 493 .
(67) النقشبندي ، ناصر محمود – البكري ، مهاب درويش ، الدرهم الاموي المعرب ، (بغداد : دار الحرية للطباعة والنشر ، 1394هـ/1974م) ، ص9 .
(68) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص 264 .
(69) عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية ، ص 124 .
(70) سورة يوسف ، الآية : 20 .
(71) الدراهم النقرة : وهي التي تحتوي على ثلثي معدنها فضة ، والثلث الثالث نحاس . القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج3، ص 510 .
(72) نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص 23 .
(73) النجيدي ، النظام النقدي المملوكي ، ص 174 .
(74) نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص 23 .
(75) الكرملي ، النقود العربية ، ص 63 .
(76) مهدي ، مماليك مصر والشام ، ص 193 ؛ عاشور ، العصر المملوكي ، ص 169

(77) عاشور ، قبرص والحروب الصليبية ، ط2، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1423هـ/2002م) ، ص 86 .

(78) الدراهم اللنكية : والمنسوبة الى ملوك التتر من مملكة مغول آسيا الوسطى ، والمنحدرين من تيمور لنك ، إذ كانت هذه العملة منتشرة في النصف من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي من عهد المماليك البرجية الى أن أبطل التداول بها السلطان الاشرف برسباي . النوايسة ، زيف النقود ، ص 115 .

(79) نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص 217 .

(80) الناظر الخاص : وهو الاسم الذي أطلق على من ترأس ديوان الخاص المكلف بتوفير الالبسة الخاصة لموظفي الدولة وامراء الجيش والمماليك السلطانية . العمايرة ، المعجم العسكري المملوكي ، ص346 .

(81) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص 147 .

(82) المصدر نفسه ، ج3، ص 217 .

(83) المصدر نفسه ، ج3، ص 218 .

(84) المصدر نفسه ، ج3، ص 219 .

(85) الشافعي ، حسن محمود ، النقود بين القديم والحديث دراسة تحليلية مقارنة عن العملة في العالم العربي ، (القاهرة : دار المعارف ، 1404هـ/1983م) ، ص 17 .

(86) الكرملي ، النقود العربية ، ص 68 .

(87) فهمي ، النقود العربية ، ص110 .

(88) عاشور ، المجتمع المصري ، ص99 .

(89) الشافعي ، النقود بين القديم والحديث ، ص 18 .

(90) نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص 162 ، 186 ؛ ج3، ص 23 ، 24 ، 56 .

(91) نزهة النفوس والابدان ، ج3، ص24 ، 316 .

(92) النجيدي ، النظام النقدي المملوكي ، ص179 ؛ النوايسة ، زيف النقود ، ص 116 .

(93) هو السلطان الملك الناصر بدر الدين أبو المعالي الحسن بن محمد بن قلاوون الالفي ، أحد سلاطين المماليك البحرية، تولى حكم مصر مرتين، الاولى سنة (748–752هـ/1348–1351م) ، والثانية (755–762هـ/1354-1360م) ، تميز حكمه بصورة عامة بالضعف ولا يملك من السلطنة إلا اسمها ، قتل سنة (762هـ/1360م) وبمقتله انتهى عصر اولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون . ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج10، ص187 ؛ عاشور، العصر المماليكي ، ص131– 132 .

(94) ابن الهايم ، شهاب الدين أبو العباس أحمد (ت:845هـ/1441م) ، نزهة النفوس في بيان المعاملة بالفلوس ، تحقيق : شكران خربوطلي ، (دمشق : التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، 1428هـ/2007م) ، ص 38 ؛ فهمي ، النقود العربية ، ص 107 .

(95) المصدر نفسه ، ج3، ص 511 .

(96) الصيرفي ، نزهة النفوس والابدان ، ج2، ص290 ؛ عاشور ، العصر المماليكي ، ص318.

(97) المقارع : مفردها المقرعة ، وهي من ادوات الفرسان ، وعبارة عن سوط بتصل بكتلة ذات سيوط جلدية استخدمه الفرسان للهش على جيادهم ، ولأبطال مفعول ضربات السيوف والطعنات للرماح من خصومهم في اثناء القتال . العمايرة ، المعجم العسكري ، ص 298 .